

TD/B/EX(31)/3

TD/B/COM.2/50

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

تقرير لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة
بذلك عن دورتها السابعة

المعقودة في قصر الأمم بجنيف،

في الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣



الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

TD/B/EX(31)/3
TD/B/COM.2/50

5 February 2003
ARABIC
Original: ENGLISH

تقرير لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة
بذلك عن دورتها السابعة

المعقودة في قصر الأمم بجنيف،
في الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣

المحتويات

الفصل	الصفحة
الأول -	التوصيات المتفق عليها التي اعتمدها اللجنة في دورتها السابعة..... ٤
الثاني -	البيانات الافتتاحية..... ٥
الثالث -	قضايا في مجال السياسة العامة تتصل بالاستثمار والتنمية (البند ٣ من جدول الأعمال) ١٣
الرابع -	قضايا تتصل بترتيبات الاستثمار (البند ٤ من جدول الأعمال) ١٦
الخامس -	عمليات استعراض سياسة الاستثمار: تبادل الخبرات الوطنية (البند ٥ من جدول الأعمال) ١٨
السادس -	تقارير الهيئات الفرعية التابعة للجنة (البند ٦ من جدول الأعمال) ٢٠
السابع -	تنفيذ استنتاجات وتوصيات اللجنة المتفق عليها، بما في ذلك المتابعة في مرحلة ما بعد الدوحة (البند ٧ من جدول الأعمال) ٢٣
الثامن -	الإجراء الذي اتخذته اللجنة والبيانات الختامية ٢٥
التاسع -	المسائل التنظيمية ٢٧

المرفقات

المرفق

الأول -	جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة للجنة ٢٩
الثاني -	مواضيع تُبحث في اجتماعي الخبراء المقرر عقدهما عام ٢٠٠٣ ٣٠
الثالث -	الحضور ٣١

الفصل الأول

التوصيات المتفق عليها التي اعتمدها اللجنة في دورتها السابعة

١ - أحاطت اللجنة علماً بوثائق الأمانة و"التقرير عن أنشطة شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع لعام ٢٠٠٢". وأقرت اللجنة بإسهامات الأمانة في مجال البحوث وتحليل السياسات، وكذلك في مجال بناء القدرات، وخاصة متابعة برنامج عمل الدوحة في مجال الاستثمار والتكنولوجيا، بما في ذلك التعاون الناجح مع أمانة منظمة التجارة العالمية في تنفيذ برنامج عمل الأونكتاد للمساعدة التقنية، وأشادت بالأمانة على هذه الإسهامات.

٢ - وبناء على ذلك، تقدمت اللجنة بالتوصيات التالية.

٣ - وينبغي للأمانة، وفقاً للفقرة ٢١ من إعلان الدوحة، أن تواصل أعمالها المتعلقة بالمساعدة التقنية وبناء القدرات لما بعد الدوحة في مجالات تحليل السياسات والتنمية، وبناء القدرات من الموارد البشرية، وبناء القدرات المؤسسية، بما في ذلك تحقيق هذا بالتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى. فضلاً عن ذلك، ينبغي للأمانة أن تيسر التبادل المستمر للمعلومات والخبرات فيما بين المفاوضين المعنيين بالاستثمار. وينبغي للأمانة أيضاً أن تواصل تحليلها المتعمق الرامي إلى تحديد السياسات والتدابير التي يمكن أن تساعد البلدان النامية على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر والإفادة منه بوصفه وسيلة للتنمية، بما في ذلك عن طريق استعراضات سياسات الاستثمار وتقرير الاستثمار العالمي وما يتصل بذلك من أعمال. وينبغي أن تكمل الأمانة أيضاً عملها التحليلي في هذا المجال بتقديم المساعدة التقنية والمساعدة في بناء القدرات، والتي ينبغي أن تشمل مساعدة البلدان، بناء على طلبها، على تحديث القوانين ذات الصلة عندما يكون ذلك هو الحال. فضلاً عن ذلك، تشجع اللجنة الأمانة على مواصلة جهودها الرامية إلى المساعدة في تنمية العلاقات فيما بين المؤسسات التجارية.

٤ - وترحب اللجنة بالربط بين واضعي السياسات والعاملين في مجال ترويج الاستثمار، وذلك في شكل دورة مشتركة مع الرابطة العالمية لوكالات ترويج الاستثمار. وهي تدعو هذه الرابطة إلى الإسهام في العملية التحضيرية لمؤتمر الأونكتاد الحادي عشر.

٥ - وبالنظر إلى أهمية استعراضات سياسات الاستثمار التي تتناول الدول الأعضاء، تشجع اللجنة الأمانة على تكريس وقت كاف لهذه العملية، حيثما كان ذلك مناسباً، أثناء الدورة للتمكين من عرض الاستعراضات المذكورة أعلاه وتبادل الخبرات الوطنية.

٦ - وترحب اللجنة بتوثيق التعاون وبإقامة برامج مشتركة، حيثما كان ذلك مناسباً، مع المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى العاملة في ميدان الاستثمار، وتشجع اللجان الإقليمية على الاشتراك في أعمال اللجنة كذلك، مما يدعم دور اللجنة كمحفل للتبادل فيما بين الدول الأعضاء والوكالات الحكومية الدولية بشأن القضايا المتصلة بالاستثمار.

الفصل الثاني

البيانات الافتتاحية

١ - **رحب نائب الأمين العام للأونكتاد،** في البيان الافتتاحي الذي أدلى به نيابة عن الأمين العام للأونكتاد، بالمندوبين المشاركين في الدورة السابعة للجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك. وقال إن انعقاد هذه الدورة جاء في وقت هام يواجه فيه الاقتصاد العالمي تحدياً، مما يقتضي من المنظمات مثل الأونكتاد وضع استجابات السياسات المناسبة.

٢ - وأضاف أن حالة الاقتصاد العالمي في عام ٢٠٠٢ ساهمت في تدهور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في جميع أنحاء العالم. ومع أن تأثير البلدان النامية بالانخفاض كان عموماً أقل من تأثير البلدان المتقدمة، إلا أن هذا التدهور زاد من حدة المنافسة على الاستثمار الأجنبي المباشر بين البلدان، مع حمل واضعي السياسات في الوقت ذاته على إمعان النظر في استجابات السياسات الملائمة الرامية إلى زيادة المساهمات الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية أقصى زيادة. وأشار إلى أنشطة الأونكتاد الأخيرة في هذا المجال، بما في ذلك تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٠، الذي يركز على التداخل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والقدرة التنافسية على التصدير كمجال يستطيع فيه الاستثمار الأجنبي المباشر تقديم مساهمات كبيرة في القدرة التنافسية للبلد وميزانه التجاري. وهذه النشرة من شأنها أن تشكل أيضاً أساساً مفيداً للمناقشة أثناء اللقاء الخاص بمستقبل مناطق تجهيز الصادرات الذي سيجري في جنيف في أواخر الأسبوع تحت الرعاية المشتركة للرابطة العالمية لوكالات ترويج الاستثمار واللجنة. وهناك مثل هام آخر على نشاط الأونكتاد ذي الصلة بهذا المجال هو اجتماع الخبراء المعني بالبعد الإنمائي للاستثمار الأجنبي المباشر، الذي عقد بعنوان: سياسات تعزيز دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم القدرة التنافسية لقطاع المشاريع والأداء الاقتصادي للاقتصادات المضيفة، مع مراعاة التداخل بين التجارة والاستثمار، في السياق الوطني والدولي. وركز الاجتماع على مجالات السياسات الرئيسية، بما في ذلك الحوافز، ومتطلبات الأداء، وتدابير بلدان المنشأ، والمسؤولية الاجتماعية للشركات، والحق في وضع لوائح تنظيمية، والضمانات. وسيرى المندوبون بالتأكيد أن من المفيد مواصلة النقاش حول العديد من هذه القضايا في إطار البندين ٣ و ٤ من جدول الأعمال.

٣ - كما لفت انتباه المندوبين إلى اجتماعي الخبراء اللذين عقدا مؤخراً بشأن المعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، وبشأن قوانين وسياسات المنافسة، وكلا المجالين يستحقان عناية واضعي السياسات.

٤ - ثم عاد إلى قضية التحديات المتزايدة التي تواجه واضعي السياسات في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر، فأكد أهمية ما تقوم به الأمانة من أنشطة واسعة النطاق في مجالي المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية لدعم البلدان في جهودها الرامية إلى اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منه استفادة كاملة. وذكر استعراضات سياسات الاستثمار كمثال على أنشطة الأمانة العديدة في هذا المجال التي ستناولها اللجنة تحديداً في إطار بند مستقل من بنود جدول الأعمال.

٥ - كما يتواصل تعاون الأونكتاد تعاوناً وثيقاً مع غيره من الوكالات الدولية العاملة في ميدان التجارة والاستثمار - مثل منظمة التجارة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي،

ووكالة ضمان الاستثمارات متعددة الأطراف، والمؤسسة المالية الدولية. وستشارك هذه المنظمات في أعمال اللجنة، معززة بذلك دورها كمنتدى للتبادل بين الدول الأعضاء والوكالات الحكومية الدولية.

٦- وفيما يتعلق بالاجتماع الوزاري القادم الذي ستعقده منظمة التجارة العالمية في كانون الأول والصعوبات الاقتصادية التي يعانيها العديد من البلدان المتقدمة والنامية، أكد أهمية التبادل الناجع في الآراء حول استجابات السياسات الاقتصادية الملائمة.

٧- وتحدث ممثل تايلند، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فأشار إلى حالة عدم التيقن التي تكتنف الاقتصاد العالمي وأثرها على الأوضاع الاقتصادية العامة واتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية. فبالنسبة لكثير من البلدان النامية، يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أكبر عنصر من الموارد الخارجية؛ ومن ثم فإن انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يعني ضمناً قلة الموارد لتمويل التنمية. وأعرب عن القلق إزاء تزايد حدة المنافسة على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين البلدان المضيفة.

٨- وتود مجموعة الـ ٧٧، في دورة اللجنة هذه، تقييم آثار الانكماش الاقتصادي العالمي على السياسات، ومناقشة التحديات التي تواجهها هذه السياسات، مع مراعاة البعد الجديد الوارد في برنامج عمل فترة ما بعد الدوحة. فمن المهم تحديد السياسات الوطنية الكفيلة بزيادة فوائد الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المضيفة وبلدان المنشأ على السواء، نظراً لأن المجال المتاح لمحاولة ربط السياسات الوطنية بالأهداف الإنمائية أصبح أضيق نطاقاً.

٩- وتؤيد المجموعة برنامج الأونكتاد بشأن استعراضات السياسات الاستثمارية، وتطلب دعماً أقوى للبرنامج، وخاصة الدعم المالي لمساعدة البلدان على تنفيذ التوصيات المتعلقة بالمتابعة. وهذه التوصيات هي مبادئ توجيهية هامة لتحسين البيئة الاستثمارية وتوليد مزيد من المناقشة حول السياسات الاستثمارية، لا في البلدان التي تم استعراضها فحسب بل أيضاً في بلدان مضيضة أخرى.

١٠- وتأمل المجموعة في أن تسفر المداولات الجارية خلال الدورة عن تحديد برنامج عمل محدد دعماً لجهود الأونكتاد في إدماج الاستثمار الأجنبي المباشر كأداة هامة للاستراتيجيات الإنمائية للبلدان الأعضاء في المجموعة.

١١- وتحدث ممثل الهند، باسم المجموعة الآسيوية والصين، فأعرب عن القلق إزاء الانكماش العالمي الذي حدث مؤخراً والذي يشكل تحدياً رئيسياً أمام بلوغ الأهداف الإنمائية لأعضاء المجموعة. ولا بد من دعم الجهود الرامية إلى استعادة القوة الاقتصادية والتعجيل بخطى الانتعاش، بإيجاد بتدفقات مطّردة من التمويل الخارجي، وفي المقام الأول، الاستثمار الأجنبي المباشر، لا بتدفقات مالية قصيرة الأمد وتنطوي على المضاربة.

١٢- وتدرك المجموعة تزايد تحدي وأهمية تصميم وتنفيذ سياسات فعالة متعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر لضمان تمتع جميع البلدان بفوائد العولمة. وإذا ما أريد للاستثمار أن يعود بالمنفعة على البلدان النامية، يلزم دراسة هذه المسألة دراسة متزنة ومُتروية. وتأمل المجموعة في أن تتيح مناقشات اللجنة تقييم أثر وفعالية السياسات والتدابير الرامية إلى تعزيز فوائد الاستثمار الأجنبي المباشر وتخفيض آثاره السلبية إلى أدنى حد، تمشياً مع الأهداف الإنمائية للبلدان المضيفة.

١٣ - وتؤكد المجموعة أن مهمة تعيين الأولويات الإنمائية ينبغي تركها للبلدان المضيفة، وأنه ينبغي السماح للبلدان النامية بتحديد أنواع الاستثمار فضلاً عن طريقة اجتذابه وأحكامه وشروطه.

١٤ - ونظراً للقيود الناشئة عن وضع قواعد الاستثمارات الدولية، تأمل المجموعة، من خلال مناقشات هذه الدورة، في تعميق فهمها للسياسات وأدوات السياسات ذات الأهمية البالغة من المنظور الإنمائي، ولأثرها المحتمل. ولا ينبغي للاتفاقات الدولية أن تحد من قدرة الحكومات على التنظيم، بما في ذلك التنظيم الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والإداري، كما أن القضايا المتعلقة بحماية مجال السياسة الوطنية هي ذات أهمية قصوى بالنسبة لاقتصادات أعضاء المجموعة. وتهتم المجموعة بتحديد الطريق التي يمكن بها على أفضل وجه توجيه التزامات بلدان المنشأ والشركات عبر الوطنية إلى دعم الأهداف الإنمائية للاقتصادات المضيفة.

١٥ - إن المجموعة تقدّر وتدعم عمل الأونكتاد في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر توجهاً لبلوغ أهداف سياسات المجموعة. وتأمل أن تتمخض المناقشات في هذه الدورة عن تحديد قضايا السياسات ذات الأهمية بالنسبة لاقتصادات أعضاء المجموعة في المستقبل.

١٦ - وتحديث ممثل بنن بالنيابة عن أقل البلدان نمواً، فشدد على دور الدول في تحسين مناخ الاستثمار وفي النهوض بالتنمية عموماً. وقال إن التجارب الحديثة قد بينت أنه يتعين الاهتمام بتحسين الإطار التشريعي والتنظيمي ومرافق الهياكل الأساسية. وأوضح أن الانخفاض الحالي في التدفقات العالمية من الاستثمار الأجنبي المباشر يتطلب أن تكون هناك استجابات على المستويات الوطنية والثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف. كما أنه يتطلب تعاوناً وثيقاً بين بلدان منشأ الاستثمار الأجنبي المباشر والبلدان المضيفة له من أجل حفز المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً.

١٧ - وأضاف قائلاً إن أقل البلدان نمواً قد بذلت بالفعل جهوداً كبيرة لهذه الغاية، وهي تسعى إلى تعزيز اندماجها في الاقتصاد العالمي استناداً إلى سياسات موجهة بقوة نحو تعزيز القطاع الخاص، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد تم القيام بذلك من منطلق تفهم هذه البلدان لكون الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يؤدي دوراً مكملًا ومحفزاً في بناء القدرات التوريدية المحلية.

١٨ - وتابع قائلاً إن أقل البلدان نمواً تواصل العمل على إيجاد بيئة اقتصادية وقضائية وسياسية مؤاتية للاستثمار. فهي تستثمر في تحسين سياساتها التجارية ونظمها التعليمية وقوانينها في مجال العمل، وكذلك في تدعيم مؤسساتها التجارية المحلية. وقد تم إنشاء وكالات ترويج الاستثمار لدعم هذه الجهود. كما تم إبرام العديد من الاتفاقات الرامية إلى ترويج وحماية الاستثمارات على المستويات الثنائية والإقليمية والأقليمية.

١٩ - إلا أنه لكي تحقق هذه التدابير الأهداف المنشودة منها فلا بد أن تواكبها إجراءات من قبل الشركاء الثنائيين أو الإقليميين. وهذه الإجراءات تشمل توفير الدعم لتنمية الموارد البشرية وتدابير بناء القدرات؛ وإلغاء التدابير التي تقيد الاستثمارات؛ وتحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق وتيسير تصدير صادرات أقل البلدان نمواً إلى أسواق البلدان المتقدمة؛ وتنظيم محافل الاستثمار والأعمال التجارية؛ والضمانات والتأمين في مجال الاستثمار؛

وتوفير رأس المال الاستثماري (رأس مال المخاطرة)؛ ودعم برامج الربط بين المؤسسات؛ ونقل التكنولوجيا؛ وتنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقات الثنائية والإقليمية والأقليمية فيما يتعلق بترويج الاستثمار الأجنبي المباشر.

٢٠- وقال إن أقل البلدان نمواً ترحب بالأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد لدعم أقل البلدان نمواً في التفاوض حول الاتفاقات الثنائية وفي ترويج الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك في شكل إهداء المشورة، وتيسير عملية تبادل الخبرات بين البلدان المتقدمة وأقل البلدان نمواً، وإنشاء محفل يتيح إجراء مثل هذا التبادل على مستوى المؤسسات. وتأمل أقل البلدان نمواً، من أجل تعزيز وتحسين التقدم الذي أحرزته هذه البلدان بالفعل، أن تعمل البلدان الشريكة لها على زيادة مساهماتها في الموارد، بما في ذلك مساهماتها في الأونكتاد، بحيث تتحقق الأهداف المعبر عنها في إعلان الألفية وفي برنامج عمل مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً.

٢١- وتحديث ممثل المغرب بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، فقال إن إقليمه، بما فيه جنوب أفريقيا، لا يزال يجتذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أقل من أي إقليم (كما ورد في تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٢). وبالرغم من أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة قد زادت في عام ٢٠٠١، فقد انخفضت بنسبة تبلغ نحو ٦٥ في المائة في عام ٢٠٠٢، مما زاد من شواغل هذه المجموعة فيما يتعلق باستراتيجيات التنمية القائمة على الاستثمار الأجنبي المباشر. وهذا الأداء الضعيف يتمشى مع الانخفاضات العالمية في الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ناشئ أساساً عن العوامل الثلاثة التالية: الرقم المتضخم للاستثمار الأجنبي المباشر المسجل في عام ٢٠٠١ نتيجة لصفتين كبيرتين وحيدتين في المغرب وجنوب أفريقيا؛ وفقدان الثقة في أعقاب الفضائح المالية التي ظهرت مؤخراً والتي أثرت على الصورة المرتقبة لأرباح الشركات وخطط الاستثمار في أفريقيا؛ وحالة عدم التيقن السياسي في بعض بلدان أفريقية معينة. وأوضح أن أنماط الاستثمار الأجنبي المباشر المختلفة فيما بين البلدان الأفريقية تتطلب تقييم الفرص والاحتياجات على أساس كل بلد على حدة. ومن المهم بالقدر نفسه بالنسبة لهذا الإقليم انتهاج سياسات رامية إلى زيادة القدرة لا على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر فحسب وإنما أيضاً على الاستفادة منه كجزء من أهداف التنمية الإقليمية.

٢٢- وأضاف قائلاً إن الممثلين الأفارقة قد استفادوا من المشاركة في اجتماعات الخبراء التي عقدها الأونكتاد ومن تبادل الخبرات مع البلدان النامية في أقاليم أخرى. كما أن عمليات استعراض سياسات الاستثمار المضطلع بها في سبعة من بلدان الإقليم وأدلة الاستثمار كانت مفيدة أيضاً في تقييم مواطن قوة الإقليم ومواطن ضعفه. وقال إن عمليات استعراض سياسات الاستثمار تشكل أداة قيمة لتحليل وتقييم السياسات المنتهجة في البلدان التي تنظر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره أداة للتنمية وفي التصدي لندرة الموارد، وإيجاد فرص عمل، وحفز التنمية الصناعية من خلال الروابط الخلفية والأمامية، والارتقاء بمستوى المهارات التقنية والإدارية، والوصول إلى الأسواق الدولية. وأوضح أن بناء القدرات المؤسسية ووضع السياسات واللوائح التنظيمية المناسبة يتسمان بأهمية بالغة من أجل ترويج الاستثمار الأجنبي المباشر. ومن المهم أيضاً توفر القدرة على الاستفادة من التعاون الدولي لأغراض تعزيز القدرات التفاوضية للبلدان الأفريقية. وفي هذا الصدد، كان البرنامج التدريبي المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية مفيداً جداً. وقال إن مجموعته تتوقع زيادة عروض إقامة دورات تدريبية مكثفة وحلقات دراسية وطنية في الإقليم.

٢٣- وتابع قائلاً إن التعاون الدولي المدعوم بالاتفاقات الدولية ينبغي أن يعزز السياسات الوطنية الرامية إلى اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منه. وأوضح أن المسألة هي مسألة كيفية تعزيز دور بلدان المنشأ في مساعدة البلدان النامية على اجتذاب الاستثمارات والارتقاء بالمستوى التكنولوجي وتعزيز القدرة على المنافسة.

٢٤- وتحدثت ممثلة اليونان بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي وبلدان أوروبا الوسطى والشرقية المرتبطة بالاتحاد الأوروبي وكذلك بالنيابة عن قبرص ومالطة وتركيا، فأعربت عن شكرها لأمانة الأونكتاد لقيامها بإدراج طائفة واسعة من القضايا على جدول الأعمال والجمع بين دورة اللجنة والمؤتمر السنوي للرابطات العالمية لهيئات ترويج الاستثمار من أجل إتاحة إجراء تبادل لوجهات النظر مع ممثلي الرابطات بشأن القضايا الراهنة والمسائل الهامة. وأشارت إلى أن تقرير الاستثمار العالمي يمثل واحداً من أهم تقارير الأونكتاد، وهو معروف على نطاق واسع ويشكل مصدراً رئيسياً للمعلومات بشأن البحوث والإحصاءات في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر. وقالت إن طبعة هذا التقرير الصادرة في عام ٢٠٠٢ تتضمن معلومات قيمة عن الشركات عبر الوطنية ومساهماتها في التنمية. وأوضحت أن الاتحاد الأوروبي يوافق على ما ورد في التقرير فيما يتعلق بالقوى الرئيسية التي تحرك عملية توسيع شبكات الإنتاج الدولية التي تقودها الشركات عبر الوطنية. وهذه القوى تتمثل في تحرير السياسات العامة وفتح الأسواق الوطنية، والتغيير التكنولوجي وزيادة المنافسة. وفي رأي الاتحاد الأوروبي أن مساهمة الشركات عبر الوطنية في الارتقاء بمستوى الصادرات من البلدان النامية وزيادتها من خلال جعل الإنتاج في هذه البلدان أكثر قدرة على المنافسة هي مساهمة تتسم بأهمية خاصة. وفي الوقت نفسه، فإن قواعد واتفاقات منظمة التجارة العالمية، مثل اتفاق الدوحة، يمكن أن تسهم أيضاً في هذه العملية. ويمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يؤدي دوراً رئيسياً في النمو والتنمية الاقتصاديين للبلدان المضيفة. وقد تعاضمت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للتنمية في السنوات الأخيرة بسبب الدور الذي يؤديه هذا الاستثمار كمصدر رئيسي من مصادر رأس المال الطويل الأجل ولأن هذا الاستثمار عندما يأتي إلى البلدان يحمل معه مجموعة شاملة من الأصول التي لا تقتصر على رأس المال فحسب بل إنها تشمل أيضاً التكنولوجيا والقدرات والمهارات الإدارية وإتاحة الوصول إلى الأسواق الأجنبية، الأمر الذي من شأنه أن يساعد البلدان في تنميتها وفي إدماج قدرتها التوريدية في الاقتصاد العالمي. وفي هذا السياق، يجدر التنويه بآثار الاستثمار الأجنبي المباشر المحفزة لبناء القدرات التكنولوجية وتطوير أنشطة تنظيم المشاريع المحلية القائمة على روح المبادرة، وذلك من خلال حفز الروابط الخلفية والأمامية.

٢٥- وأضافت قائلة إن الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل عادة التزاماً طويلاً الأجل إزاء البلد المضيف ويسهم إسهاماً كبيراً في تكوين رأس المال الإجمالي الثابت في البلدان النامية. وينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على عدة مزايا مقارنة بالأنواع الأخرى من التدفقات الرأسمالية، ولا سيما ميزته المتمثلة في أنه يتسم بقدر أكبر من الاستقرار ولأنه لا يرتب التزامات على البلد المضيف، حسبما لوحظ في سياق الأزمة المالية التي شهدتها السنوات القليلة الماضية.

٢٦- وشددت على دور البيئة المواتية للاستثمار الأجنبي المباشر كعامل رئيسي في اجتذاب استثمارات المستثمرين واستبقائها. ومثل هذه البيئة تشمل، ضمن ما تشمله، توفر إطار قانوني يزيد إلى أقصى حد من قدرات البلد على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر؛ وتوفير هياكل أساسية كافية؛ والإدارة السديدة؛ ووجود نظام قضائي فعال؛ واحترام سيادة القانون. وأوضحت أن هناك فوائد واسعة النطاق تترتب على توفر مثل هذه البيئة؛ فهي تزيد من جاذبية البلد بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر، وتسهم في استيعاب هذا الاستثمار على نحو أفضل، وتساعد في الحد من هروب رأس المال،

وتشجع الاستثمار المحلي. ولهذه الأسباب جميعها، تعتبر المفوضية الأوروبية إحدى الجهات الرئيسية التي توفر الأموال لأغراض بناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية. واختتمت بيانها قائمة إن استنتاجات وتوصيات اللجنة ينبغي أن تكون موجزة وذات منحى عملي.

٢٧- ولاحظ ممثل بنغلاديش أن معظم البلدان النامية قد بدأت تنظر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر بوصفه مصدراً لرأس المال نظراً لأن تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية قد سجلت انخفاضاً حاداً في التسعينات. بيد أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى معظم البلدان النامية قد ظلت ضئيلة رغم أن هذه البلدان قد حررت نظمها الخاصة بالاستثمار وعقدت العديد من معاهدات الاستثمار الثنائية. وفي حين أنه يُفترض أن يكون الجزء الأعظم من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر موجهاً من الشمال إلى الجنوب، فإن هذا الاستثمار لا يزال في الواقع يتركز فيما بين البلدان المتقدمة. ولا تحصل أقل البلدان نمواً إلا على ما نسبته ٠,٥ في المائة من مجموع التدفقات العالمية من الاستثمار الأجنبي المباشر. وحتى ضمن هذه المجموعة من البلدان نفسها، يظل الاستثمار الأجنبي المباشر مركزاً إلى حد بعيد، حيث تستأثر خمسة بلدان رئيسية بمصدرة النفط بما يزيد عن نصف التدفقات الموجهة إلى أقل البلدان نمواً. وفي البلدان التي يتماثل مستوى تنميتها مع مستوى تنمية بنغلاديش، تعتبر مسألة ما إذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر يعزز التنمية مسألة ثانوية، حيث يُنظر إلى هذا الاستثمار كمحفز للنمو لا كمنشئ له. وتدل تجربة شرق آسيا على أن اتجاه العلاقة السببية هو، في حالة هذه البلدان، من النمو الاقتصادي إلى الاستثمار الأجنبي المباشر وليس بالعكس، ذلك لأن سلوك الشركات عبر الوطنية وقراراتها الاستثمارية ليست بالضرورة متوافقة مع الأهداف الإنمائية للبلدان المضيفة. والمستثمرون يتأثرون بثلاث مجموعات عامة من العوامل، وهي: الربحية المتوقعة للمشاريع، والسهولة التي يمكن بها إدماج العمليات الفرعية في صلب الاستراتيجية العالمية للشركة عبر الوطنية، والنوعية الإجمالية للبيئة السائدة في البلد المضيف. والعاملان الثاني والثالث ينحازان لصالح البلدان المتقدمة، الأمر الذي يفسر سبب تركيز معظم الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه البلدان. أما فيما يتعلق بالمسألة الأولى، فإن معظم العوامل التي تؤثر في ربحية الاستثمارات تكون خارجة عن نطاق تأثير المسؤولين عن رسم السياسات، وبالتالي لا يكون لهؤلاء سوى القليل من النفوذ في التأثير على قرارات الاستثمار التي تتخذها الشركات عبر الوطنية. وينبغي للأونكتاد أن يكتف بدرجة أكبر ما يقوم به من أعمال تحليلية في ستة مجالات:

٢٨- فبالنظر إلى أن الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر لا يكفل بحد ذاته تدفق هذا الاستثمار إلى الداخل، فإن هناك تدابير أخرى مثل الخصخصة قد تلزم لاجتذاب هذا الاستثمار. إلا أن الآثار المترتبة على اتخاذ مثل هذه التدابير تحتاج إلى دراسة متأنية، ذلك لأن الخصخصة، على سبيل المثال، قد تثبت أنها عملية تعود بنتائج عكسية إذا لم تقترن بما هو مناسب من سياسات تحرير التجارة وسياسات المنافسة.

٢٩- ويتعين أن يكون الاستثمار الأجنبي المباشر مكماً للاستثمار المحلي، وينبغي ألا يكون في حوافز الاستثمار تمييز ضد المستثمرين المحليين. والفوائد الصافية المترتبة على السياسات الاستثنائية تحتاج إلى دراسة.

٣٠- وبالنظر إلى أن تكوين رأس المال يظل يمثل ظاهرة وطنية، فإن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو تحتاج إلى مزيد من الفحص والتدقيق.

٣١- ويعتبر التوصل إلى سياسات اقتصادية كلية مستقرة أمراً يسهل قوله ويصعب فعله، وليست هناك مجموعة شاملة من السياسات التي تناسب جميع البلدان.

٣٢- وإن الحواجز التجارية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وبخاصة فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية للبلدان النامية، تؤثر تأثيراً سلبياً على الاستثمار الأجنبي المباشر. وينبغي لأمانة الأونكتاد أن تدرس العلاقة بين الرسوم التعريفية العالية في البلدان المتقدمة وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية.

٣٣- ثم إن الزيادة الهائلة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التي حدثت حتى وقت قريب جداً في غياب اتفاق متعدد الأطراف في مجال الاستثمار تثير مسألة ما إذا كانت هناك حاجة لمثل هذا الاتفاق. وينبغي للأونكتاد أن يدرس التأثير الذي سيكون لمثل هذا الاتفاق على كفاءة توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقاته إلى البلدان النامية.

٣٤- ومن شأن المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً والموجهة نحو الهياكل الأساسية المادية وتحسين رأس المال البشري أن تمكن هذه البلدان من اجتذاب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، لأنها قد تعمل على إيجاد حلقة إيجابية من الادخار والاستثمار.

٣٥- وأثنى ممثل سويسرا على أمانة الأونكتاد لما تضطلع به من عمل يتسم بالكفاءة والنوعية العالية في هذا المجال. وأشار بصفة خاصة إلى الأنشطة المضطلع بها في مجال اتفاقات الاستثمار الدولية، وإلى عمليات استعراض سياسات الاستثمار وتقرير الاستثمار العالمي. كما أشار إلى النوعية العالية لاجتماعات الخبراء التي تنظمها اللجنة، وبخاصة الاجتماعات التي تناول التجارب المتعلقة بالنهج الثنائية والإقليمية إزاء التعاون المتعدد الأطراف والاجتماع المعني بالبعد الإنمائي للاستثمار الأجنبي المباشر. وقال إن بلده يرى أن الأونكتاد يتمتع - نظراً لعدم وجود اتفاق متعدد الأطراف بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر - بميزة نسبية واضحة فيما يتعلق بالتعاون متعدد الأطراف في هذا المجال. وفيما يتصل بالتنسيق بين أنشطة الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية في هذا المجال، قال إنه من المفضل تطبيق نهج التوالي، كلما كان ذلك ممكناً، في توقيت اجتماعات الخبراء التي يعقدها الأونكتاد وعمل الأفرقة العاملة ذات الصلة التابعة لمنظمة التجارة العالمية (ومثل هذا النهج يمارس بالفعل في مجال سياسة المنافسة والتجارة). وأضاف قائلاً إن اقتراح المجموعة الأفريقية فيما يتعلق بمتابعة عمليات استعراض سياسات الاستثمار يستحق دراسة متأنية. وشدد على التجارب الإيجابية فيما يخص نهج "نافذة الاستجابة السريعة" كأداة تكفل توفير الموارد بصورة مرنة وغير بيروقراطية استجابة لطلبات التعاون التقني. وفي الختام، قال إنه، فيما يتعلق بالمجالات موضوع البحث، ينبغي للأونكتاد أن يركز عمله على اتفاقات الاستثمار الدولية، وعمليات استعراض سياسات الاستثمار وتقرير الاستثمار العالمي من أجل تجنب تشتت الأنشطة.

٣٦- وتحدثت ممثلة فنزويلا بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، فأوضحت أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه المنطقة قد انخفضت بنسبة تبلغ نحو ٣٠ في المائة عما كانت عليه في السنة السابقة، وذلك بسبب التباطؤ الاقتصادي والتقلبات الاقتصادية والسياسية في بعض بلدان هذا الإقليم. وقالت إن تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٢، يشير إلى أنه من المستبعد إلى حد بعيد أن تستعيد المنطقة في المستقبل القريب

مستوى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها الذي شهدته عام ١٩٩٩. إلا أنه بالرغم من الصعوبات الاقتصادية المواجهة داخل الإقليم وخارجه، لا تزال هناك بعض القطاعات والأنشطة التي تجتذب قدرًا من الاستثمار الأجنبي المباشر يكاد يعادل ذلك الذي كانت تجتذبه في الماضي، ولا سيما قطاع الصناعات التحويلية.

٣٧- وشدّدت على أهمية تحسين القدرات المحلية والهياكل الأساسية والبيئات المواتية للاستثمار من أجل اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعود بالفائدة على أهداف التنمية الإقليمية. كما شدّدت على أهمية اختيار واستهداف نوع الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يمكن أن يُسهم على أفضل وجه في تحقيق الأهداف الإنمائية للبلد في إطار استراتيجية متماسكة ومتكاملة لتشجيع الاستثمار. وفي هذا الصدد، قالت إن عمليات استعراض سياسات الاستثمار تشكّل أدوات تحليلية وتقييمية عظيمة القيمة بالنسبة للبلدان التي تسعى إلى تحسين بيئتها المواتية للاستثمار. وقد تم تقديم دعم قوي للعمل المضطلع به بشأن عمليات استعراض سياسات الاستثمار، وينبغي تقديم دعم مماثل لأنشطة تنفيذ التوصيات التي تخلص إليها هذه العمليات.

٣٨- وفي معرض تعليقه على الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد في مجال اتفاقات الاستثمار الدولية، أشارت إلى الأنشطة المشتركة المضطلع بها في المنطقة من قبل الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية (بما في ذلك دورة تدريبية في بيرو وحلقتان دراسيتان إقليميتان في بيرو وكوستاريكا) فضلاً عن حلقات عمل للمندوبين في جنيف. وقالت إن البلدان تواجه التحدي المتمثل في الموازنة بين هدف ضمان إيجاد إطار سياسي مستقر وموثوق وشفاف والحاجة إلى المحافظة على حيز كاف على صعيد السياسة العامة يتيح السعي إلى بلوغ أهداف إنمائية معيّنة. وأوضحت أن العمل الذي يضطلع به الأونكتاد يتيح تحديد التزامات البلدان المضيغة والمستثمرين وبلدان المنشأ في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو الخارج، بما في ذلك نقل التكنولوجيا. واقترحت أن تناقش اللجنة كيفية زيادة فعالية دور بلدان المنشأ في دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية من أجل اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر والارتقاء بمستوى التكنولوجيا وتعزيز القدرة على المنافسة.

٣٩- واختتمت ببيانها قائلة إن الأونكتاد ينبغي أن يشارك بالكامل في تنفيذ الولاية التي أُقرّت في الدوحة في مجال الاستثمار، ذلك لأن هذه الولاية تشدّد على التنمية وتحقيقها من خلال تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات المؤسسية.

٤٠- وتحدث مدير شعبة الأونكتاد المعنية بالاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع معلقاً على بعض البيانات التي أدلت بها المجموعات في إطار البندين ١ و ٢ من جدول الأعمال، فأشار بصفة خاصة إلى الصلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو. وقال إنه مما لا جدال فيه أن الاستثمار عموماً يمثّل محفزاً رئيسياً للنمو الاقتصادي. وبما أن هذا القول صحيح بصرف النظر عما إذا كان منشأ الاستثمار أجنبياً أم محلياً، فمن الواضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يسير على خطى النمو فحسب بل إنه يستحثه أيضاً.

الفصل الثالث

قضايا في مجال السياسة العامة تتصل بالاستثمار والتنمية

(البند ٣ من جدول الأعمال)

٤١ - للنظر في هذا البند، كان معروضاً على اللجنة الوثائق التالية:

"قضايا السياسة العامة المتعلقة بالاستثمار والتنمية: مذكرة مقدمة من أمانة الأونكتاد"

(TD/B/COM.2/44)

"تقرير اجتماع الخبراء المعني بالبعد الإنمائي للاستثمار الأجنبي المباشر: السياسات الرامية إلى تعزيز دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم القدرة التنافسية لقطاع المشاريع والأداء الاقتصادي للاقتصادات المضيفة، مع مراعاة نقاط الالتقاء بين التجارة والاستثمار، في السياقين الوطني والدولي"

(TD/B/COM.2/48-TD/B/COM.2/EM.12/3)

"البعد الإنمائي للاستثمار الأجنبي المباشر: السياسات الرامية إلى تعزيز دور الاستثمار الأجنبي المباشر في السياقين الوطني والدولي - قضايا في مجال السياسة العامة يتعين النظر فيها: مذكرة من أمانة الأونكتاد"

(TD/B/COM.2/EM.12/2)

موجز أعده الرئيس

٤٢ - عرض هذا البند رئيس فرع تحليل قضايا الاستثمار التابع لشعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع. وقام رئيس اجتماع الخبراء المعني بالبعد الإنمائي للاستثمار الأجنبي المباشر، المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، بعرض تقرير الاجتماع المذكور.

٤٣ - ولوحظ أنه، نتيجة للانخفاض الملحوظ في الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن السياسات الوطنية الرامية إلى اجتذاب هذا الاستثمار والانتفاع به قد باتت متزايدة الأهمية من أجل تحقيق الهدف المنشود، ألا وهو زيادة أثر هذا الاستثمار في النمو والتنمية بأقصى ما يمكن. ويلزم للبلدان ألا توجه قدراً أكبر من الاهتمام إلى حجم الاستثمار الأجنبي المباشر فحسب، بل إلى نوعيته كذلك. كما يناط بالسياسات الوطنية دور أساسي للتصدي فيما قد يحدثه هذا الاستثمار من آثار سلبية. (وأبدى بعض الوفود هواجس متصلة بموازين المدفوعات، ومزاحمة الشركات المحلية بقصد إزاحتها، والممارسات التجارية التقييدية).

٤٤ - وشملت سياسات البلدان المضيفة طائفة واسعة من المجالات والتدابير، وتم تأكيد أهمية أن تكون الجهود المبذولة في مجال السياسات العامة المتصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر مترابطة وأن يتم تحقيق تكامل جيد بينها وبين

ما تضعه البلدان من استراتيجيات إنمائية شاملة. ونظراً لندرة الموارد، يقتضي الأمر إجراء تحليل متأن بغية تحديد أكثر السياسات فعالية في هذا الشأن.

٤٥- ومن بين السياسات العامة المختلفة التي ورد ذكرها في هذا السياق، لا يتناول هذا الموجز سوى السياسات العامة التي أشار إليها أعضاء الوفود. وفي كثير من الحالات، كانت المناقشة مجرد ترديد لما دار في اجتماع الخبراء المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢.

٤٦- ومن بين الجهود المبذولة في مجال السياسة العامة بنطاقها الأوسع، أُشير بوجه خاص إلى إيجاد إطار اقتصادي كلي مستقر، وهيئة مناخ استثماري مؤات يقوم على قواعد واضحة وشفافة ويمكن التنبؤ بها بغية التقليل مما ينطوي عليه الأمر من مخاطر. كما أكدت وفود عديدة ما لوضع إطار وافٍ في مجال سياسة المنافسة من أهمية بالغة.

٤٧- وتم التشديد على أن بناء القدرات المحلية هو عامل أساسي من أجل النهوض بالقدرة على اجتذاب استثمار أجنبي مباشر رفيع الجودة والاستفادة من تدفقات هذا الاستثمار إلى الداخل. كما يلزم اتخاذ تدابير محددة لضمان قيام تآزر نافع بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاقتصاد المحلي، وللتشجيع على نقل التكنولوجيا. وبإمكان تعزيز الروابط بين الفروع الأجنبية والشركات المحلية أن يساهم في نقل المعرفة والتكنولوجيا وأن يساعد على رفع مستوى القدرات المحلية ويقلل من ميل الفروع الأجنبية إلى الرحيل.

٤٨- وتم التنويه بدور الترويج النشط للاستثمار. وبُين أن زيادة التنافس على الاستثمار الأجنبي المباشر قد أفضى بكثير من البلدان إلى اتباع نهج أكثر استهدافاً لتعزيز الاستثمار. وقيل إن الفروع الأجنبية القائمة حالياً تمثل في هذا السياق فئة هامة من المستثمرين للنظر فيها. وفي حين أنه يمكن للاستهداف أن يتيح للبلدان أن تركز جهودها تركيزاً أضيق بغية سد ما يعثرها من ثغرات في مجال المعلومات، فيلزم للبلدان أن تدرك ما ينطوي عليه ذلك من مخاطر وما يترتب عليه من تكاليف. وفي بعض البلدان، تشارك وكالة تشجيع الاستثمار مشاركة نشطة في العمل على مناصرة السياسات العامة.

٤٩- ودار جزء لا بأس به من المناقشة حول مسألتَي الحوافز ومتطلبات الأداء. وأولي اهتمام للمخاطر التي تنطوي على السباق إلى القمة استناداً إلى الحوافز، وتم التنويه بضرورة التعاون الدولي في هذا الشأن. ولم يتوصل أعضاء الوفود إلى توافق في الآراء بشأن مدى فعالية متطلبات الأداء. وبينما أشار البعض إلى وجود أدلة عملية على ما يترتب على هذه المتطلبات من آثار عكسية، ساق آخرون أمثلة على تجارب إيجابية بشأنها. كما نُوقش ما يضطلع به الأونكتاد من عمل مستمر في مجال استعراض الخبرات بشأن متطلبات الأداء في بلدان نامية وبلدان متقدمة مختارة.

٥٠- وشدد العديد من أعضاء الوفود على وجوب أن تنم السياسات عن الظروف الخاصة السائدة في بلد ما، وعلى وجوب أن تتطور هذه السياسات مع مر الزمن. وفي هذا السياق، أكد كثير من أعضاء الوفود على ضرورة ضمان إيجاد حيز في مجال السياسة العامة يكون كافياً من أجل السعي إلى بلوغ أهداف السياسات الوطنية، وعلى

أهمية الحق في وضع اللوائح التنظيمية. وأشار تحديداً إلى حاجة أقل البلدان نمواً إلى معاملة خاصة وتفاضلية في سياق اتفاقات دولية شتى.

٥١- ولاحظ بعض أعضاء الوفود أن سياسات البلدان المضيفة يمكن أن تكللها جهود تبذلها بلدان المنشأ وفي مجال الواجبات المترتبة على المستثمرين. وأشار إلى ضرورة تقديم مساعدة إنمائية رسمية تكميلاً لتدفقات رؤوس الأموال الخاصة (لا سيما الاستثمار الأجنبي المباشر) إلى داخل البلدان من أجل تنمية الهياكل الأساسية والموارد البشرية وبناء القدرات المؤسسية. ورأى العديد من أعضاء الوفود ضرورة استكشاف ما يمكن أن تؤديه تدابير بلدان المنشأ من دور في سياق اتفاقات الاستثمار الدولية. كما أشار بعض المندوبين إلى مسألة المسؤولية الاجتماعية للشركات في سياق التوازن بين حقوق المستثمرين والواجبات المترتبة عليهم في مجال الاستثمار الدولي.

٥٢- وتم التطرق إلى عدد من المسائل المتصلة بالروابط القائمة بين السياسات الوطنية واتفاقات الاستثمار الدولية، كأهمية حماية الاستثمارات (بما في ذلك الحماية من عمليات المصادرة وتسوية المنازعات)؛ وتعريف الاستثمار؛ والشفافية؛ ومرونة الاتفاقات. غير أن مناقشة هذه المسائل قد أحيلت إلى البند ٤ من جدول الأعمال.

الفصل الرابع

قضايا تتصل بترتيبات الاستثمار

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٥٣ - للنظر في هذا البند، كان معروضاً على اللجنة الوثائق التالية:

"قضايا تتصل بالترتيبات الدولية: مذكرة أعدتها أمانة الأونكتاد" (TD/B/COM.2/45)

"تقرير اجتماع الخبراء المعني بالخبرات المكتسبة بشأن النهج الثنائية والإقليمية للتعاون متعدد الأطراف في مجال الاستثمار طويل الأجل العابر للحدود، وبخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر" (TD/B/COM.2/41-TD/B/COM.2/EM.11/3)

"الخبرات المكتسبة بشأن النهج الثنائية والإقليمية للتعاون متعدد الأطراف في مجال الاستثمار طويل الأجل العابر للحدود، وبخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر: مذكرة مقدمة من أمانة الأونكتاد" (TD/B/COM.2/EM.11/2).

موجز أعده الرئيس

٥٤ - عرض هذا البند رئيس فرع السياسة العامة وبناء القدرات في شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع، فأشار إلى مذكرة الأمانة وتقرير اجتماع الخبراء المعني بالخبرات المكتسبة بشأن النهج الثنائية والإقليمية للتعاون متعدد الأطراف في مجال الاستثمار طويل الأجل العابر للحدود، وبخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر. وبين أنه، أمام ما يوجد في يومنا هذا من عد هائل من اتفاقات الاستثمار الدولية، تُقدّم مناقشة الخبراء لحجة مبنية عن العناصر المشتركة بين هذه الصكوك وأوجه الاختلاف فيما بينها. وبعد أن قدم عرضاً موجزاً لما خلص إليه الخبراء من نتائج بشأن البعد الإنمائي وكيفية معالجته بفعالية في اتفاقات الاستثمار الدولية، لاحظ أن اجتماع الخبراء قد تمخض عن قائمة مرجعية من نوع ما يمكن وضعها في الاعتبار عند مناقشة قواعد الاستثمار الدولي.

٥٥ - وفي المناقشة التي تلت ذلك، أكد أعضاء الوفود أن صياغة معاهدات دولية في مجال الاستثمار (على الأصعدة الثنائية والإقليمية والأقاليمية) هو أمر هام من أجل زيادة جاذبية البلدان بوصفها مواقع للاستثمار الأجنبي المباشر. وفي الوقت ذاته، ما زال من الأهمية الإبقاء على حيز للسياسات الوطنية من أجل السعي إلى بلوغ الأهداف الإنمائية.

٥٦ - وبين أن بإمكان اتفاقات الاستثمار الدولية ومعاييرها وأحكامها أن تساعد على سد هذه الهوة بعدد من الطرق، من بينها أحكام تقضي بتوخي المرونة في وضع هياكل المعاهدات (أشير إلى اتباع نهج تُستخدم فيه قائمة إيجابية من النواع المستخدم في الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات (الغاتس) كنموذج مفيد)، وأحكام

المعاهدات (لا سيما وضع حدود للنطاق واستثناءات وإعفاءات) وتطبيق المعاهدات (معاملة البلدان النامية معاملة خاصة وتفاضلية، بما في ذلك وضع مستويات غير تناظرية من الالتزامات ومراحل انتقالية للتنفيذ). وفي الوقت ذاته، فإن مستوى الالتزام يحدد القيمة المضافة التي يمكن لكل بلد أن يستمدّها من اتفاق ما من اتفاقات الاستثمار الدولية. وأشار بعض المندوبين إلى الشفافية بوصفها عنصراً هاماً من عناصر السياسات والتدابير الوطنية.

٥٧- والحق في وضع لوائح تنظيمية هو أمر ذو صلة بالموضوع في هذا السياق، لا سيما الإقرار بالاهتمام العام بالسعي إلى بلوغ الأهداف المتصلة بالأمن والصحة والآداب وما إلى ذلك. والاستثناءات هامة كذلك، وخاصة ما يتصل منها بالضمانات المتعلقة بموازن المدفوعات.

٥٨- كما أن وسائل تعزيز الاستثمار ووسائل الدعم النشط (من خلال تدابير المساعدة التقنية وتدابير بلدان المنشأ) بإمكانها أن تؤدي دوراً في هذا الشأن. وعلى وجه الخصوص، فإن المساعدة التقنية أثناء المرحلة السابقة للتفاوض على الاتفاقات وأثناء مرحلة التفاوض بشأنها ومرحلة تنفيذها قد تكون مساعدة هامة. فهي قد تستهدف تحسين الشفافية والمعرفة الفنية فيما يتعلق بتشجيع الاستثمار، فضلاً عن تعزيز القدرة الوطنية والنهوض بمستواها. وتم إبراز ما لوكالات تشجيع الاستثمار من منفعة في المناصرة النشطة. كما أُشير إلى ضرورة وضع تسهيلات خاصة لدعم البلدان النامية في حالات تسوية المنازعات.

٥٩- وان تدابير بلدان المنشأ، سواء منها ما يتصل بالاستثمار المباشر (كالتأمين على الاستثمار والدعم المالي المباشر) أو ما يتصل منها بالتجارة غير المباشرة (كتلك المتصلة بإمكانية الوصول إلى الأسواق) قد تكون تدابير هامة. كما أنه يُنظر أيضاً في هذا السياق في اتخاذ تدابير متصلة بإحداث الاستثمار الأجنبي المباشر أكبر قدر ممكن من الآثار الإيجابية وإحداثه أقل قدر ممكن من الآثار السلبية. ويمكن من خلال اتفاقات الاستثمار الدولية زيادة شفافية تدابير بلدان المنشأ وزيادة استقرار هذه التدابير وإمكانية التنبؤ بها.

٦٠- كما تم إبراز دور المسؤولية الاجتماعية للشركات. وأشير في هذا السياق إلى المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، كما أُشير إلى أهمية وضع لوائح تنظيمية محلية.

٦١- وأخيراً، فإن مشاركة أصحاب المصالح كافة في عملية وضع اتفاقات الاستثمار الدولية قد تضمن نتيجة مجزية لجميع المشاركين وتوازناً بين الحقوق والواجبات.

٦٢- وتمخضت المناقشة عن عدد من القضايا التي رأت اللجنة أنه ينبغي للأمانة أن تعالجها في عملها مستقبلاً. كما أحاطت الأمانة اللجنة علماً بما تضطلع به من عمل بشأن "جيل ثانٍ" من الورقات التي تتناول القضايا ذات الاهتمام بالنسبة للبلدان النامية في المناقشات الاستثمارية في الفترة اللاحقة لانعقاد مؤتمر الدوحة.

الفصل الخامس

عمليات استعراض سياسة الاستثمار: تبادل الخبرات الوطنية

(البند ٥ من جدول الأعمال)

٦٣ - للنظر في هذا البند، كان معروضاً على اللجنة الوثيقة التالية:

"موجز مداولات استعراض سياسة الاستثمار في بوتسوانا وغانا" (TD/B/COM.2/49)

موجز أعده الرئيس

٦٤ - أحاطت أمانة الأونكتاد اللجنة علماً بآخر ما استجد من تطورات في عملها بشأن استعراض سياسات الاستثمار. وأجرى الأونكتاد حتى هذا التاريخ ما مجموعه ١٠ من هذه الاستعراضات واضطلع بأعمال متابعة فيما يتعلق بأربعة بلدان، هي إكوادور وأوغندا وبوتسوانا وموريشيوس. وفي عام ٢٠٠٣، سيتم الشروع في ستة استعراضات جديدة لسياسات الاستثمار؛ كما تشمل خطط إجراء استعراضات جديدة ١٠ بلدان إضافية لم يخصص تمويل لها بعد. وإضافة إلى ذلك، يأمل الأونكتاد تلبية طلبات لتقديم المساعدة في متابعة تنفيذ التوصيات التي تمخضت عنها عمليات استعراض سياسات الاستثمار. وتيسيراً لعملية الإبلاغ عن تنفيذ التوصيات، سيبدأ العمل مستقبلاً بنظام رصد يسمى "بطاقة إحصاء للفوز والخسارة في استعراضات سياسات الاستثمار". كما بدأ الأونكتاد استخدام أداة بواسطة الإنترنت لمساعدة واضعي السياسات العامة على مقارنة سياسات بلدان محددة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر بسياسات بلدان أخرى. وسيجري في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ استعراض لسياسة ليسوتو في مجال الاستثمار، بالتوالي مع استعراض السياسة التجارية الذي سيجريه في منظمة التجارة العالمية الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي. كما يتوقع الشروع في هذا العام في استعراض لسياسة إيران في مجالات العلم والتكنولوجيا والإبداع.

٦٥ - وقدمت خمسة بلدان (إثيوبيا وإكوادور وأوغندا وبوتسوانا وغانا) تقارير عن حالة تنفيذ استعراضات سياسات الاستثمار. وشملت الإجراءات المتخذة في هذا الشأن صياغة استراتيجية للاستثمار الأجنبي المباشر في خطة إنمائية وطنية أقرها رئيس البلد؛ ووضع مشاريع لقوانين استثمارية أنسب للمستثمرين؛ وإجراء إصلاحات مؤسسية وإدارية كوضع ميثاق للعملاء لتحديد الإطار الزمني لتقديم الوكالات المتعاملة مع المستثمرين خدماتها تحديداً أوضح، وإنشاء مرافق كالمناطق متعددة المرافق والموانئ الداخلية لمساعدة المستثمرين، وإعادة تشكيل هيكل وكالة تشجيع الاستثمار لتصبح مركزاً جامعاً لكل الخدمات، وإقامة مجالس/لجان استشارية مع ممثلين من القطاعين العام والخاص. كما أكد أن ثمة تواصلًا بين عميات استعراض سياسات الاستثمار وعمل وكالات أخرى، ضماناً للتوافق. وثمة بلدان لم يؤمنا بعد تمويلاً لأنشطتهما في مجال المتابعة ذكراً أنهما قد بدءاً صياغة مدونة استثمارية. وقام أحدهما ببرمجة ما تضطلع به وكالة تشجيع الاستثمار من أنشطة في مجال بناء القدرات على امتداد فترة

سنتين، وبين أنه يسعى إلى الحصول على دعم في هذا الشأن من الجهات المانحة. وأفاد أحد البلدان أن النتائج قد بينت حدوث تدفقات كبيرة إليه من الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل تمويل مشاريع جديدة مرخص بها، وأنه قد شهد انخفاضاً ملحوظاً في مستويات الفقر لديه. وأفاد بلد آخر أنه قد اكتسب من الأونكتاد خبرة تقنية في مجال استحداث نظام لترويج الاستثمار إلكترونياً يوافي المستثمرين بمعلومات شاملة عن فرص الاستثمار، بما في ذلك مشاريع مختارة.

٦٦- وأعرب موفدون آخرون عن تقديرهم للعمل الجاري في مجال استعراض سياسات الاستثمار، مؤكدين أن هذا العمل هو أداة هامة من أجل البلدان الساعية إلى تحسين سياساتها الاستثمارية، وخاصة لزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدة على التقليل من الفقر. ولوحظ أن تبادل الخبرات المكتسبة من عملية الاستعراض يعود بالمنفعة على البلدان. وطلبوا إلى الأمانة أن تواصل التماس تمويل من أجل تلبية الطلبات العديدة التي لم يتسن لها تلبيتها بعد. كما تم التشديد على أن الدعم المقدم لأعمال متابعة التوصيات والمساعدة التقنية للبلدان هو دعم بالغ الأهمية. وثمة بلد بدأ متابعة استعراض سياسة الاستثمار لديه منذ بضع سنوات أوصى بإجراء هذا الاستعراض مجدداً بغية استعراض حصيلة ما أُنجِز وتحديد ما يلزم إجراؤه من تغييرات إضافية لإعطاء دفعة لما تم وضعه من استراتيجيات جديدة.

٦٧- واختتم الرئيس المناقشة منوهاً بأن برنامج العمل بشأن استعراضات سياسات الاستثمار قد ترسخ تماماً وبات يحظى بالتقدير، إلا أنه ينبغي معالجة مشكلة التمويل بغية تلبية الطلبات المتزايدة لإجراء هذه الاستعراضات، فضلاً عن تلبية طلبات الاضطلاع بأعمال المتابعة. وقال إن اقتراح الأونكتاد إقامة نظام لرصد تنفيذ التوصيات الداعية إلى إجراء استعراضات لسياسات الاستثمار هو أيضاً اقتراح يحظى بالاستحسان.

٦٨- وأحاطت اللجنة علماً بالبيانين المقدمين عن استعراضٍ سياسات الاستثمارات في بوتسوانا وغانا (الوثيقة TD/B/COM.2/49).

الفصل السادس

تقارير الهيئات الفرعية التابعة للجنة

(البند ٦ من جدول الأعمال)

٦٩- للنظر في هذا البند، كان معروضاً على اللجنة الوثيقتان التاليتان:

"تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ عن دورته التاسعة عشرة" (TD/B/COM.2/47 - TD/B/COM.2/ISAR/17)

"تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة عن دورته الرابعة" (TD/B/COM.2/42 - TD/B/COM.2/CLP/32)

موجز أعده الرئيس

فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ

٧٠- قام رئيس فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ بعرض تقرير فريقه عن دورته التاسعة عشرة. وقال إن تلك الدورة قد حضرها أكثر من ١٨٠ مشاركاً من ٥٢ دولة عضواً، أي أعلى بنسبة ١٥ في المائة من العدد القياسي للمشاركين الذين حضروا الدورة الثامنة عشرة. وكان من بين المشاركين قوائم على وضع لوائح تنظيمية ومعايير في مجالي المحاسبة المالية والإبلاغ، فضلاً عن ممثلين لهيئات وطنية وإقليمية ودولية للمحاسبة، ولشركات محاسبة وأوساط أكاديمية والقطاع الخاص. ونظرت الدورة في بندين رئيسيين من بنود جدول أعمالها، هما: (أ) الشفافية وكشف البيانات المالية في سياق إدارة لشركات، و(ب) المحاسبة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

٧١- وقال إن الفريق العامل قد عالج مسألة إدارة الشركات استجابة لطلب من الدول الأعضاء أثناء مؤتمر الأونكتاد الرباعي العاشر الذي عُقد في بانكوك في شباط/فبراير ٢٠٠٠. وفي ضوء حالات الإفلاس التي شهدتها مؤخراً شركات معينة، والتي أفضت إلى انهيار ثقة المستثمرين، فإن الدورة التاسعة عشرة قد سبقتها مناقشة مائدة مستديرة كان موضوعها "شفافية الشركات وكشف البيانات المالية: إعادة ثقة المستثمرين". وكان الهدف من هذه المناقشة إتاحة فرصة للخبراء الفريق لدراسة ما جرى مؤخراً من أحداث والتصدي لهذه الأحداث في سياق عملهم. وتولى الفريق تنظيم المناقشة بالتعاون مع المنتدى العالمي لإدارة الشركات وإدارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة، وحضرها حوالي ٨٠ مشاركاً.

٧٢- وفيما يتعلق بالبند الرئيسي الأول المدرج في جدول أعمال دورة الفريق العامل، قال رئيس الفريق إن فريقه قد تداول بشأن تقرير عن الشفافية وكشف البيانات المالية في سياق إدارة الشركات، أعدته أمانة الأونكتاد

استناداً إلى مناقشات أجراها فريق استشاري غير رسمي. وبين أنه، بعد مناقشة التقرير وما يمكن الكشف عنه من بيانات فيما يتعلق بإدارة الشركات، اقترح الخبراء مواصلة استعراض التقرير مع الجهات المقدمة لرؤوس الأموال. وقال إن الخبراء رحبوا بهدف التقرير المتمثل في مساعدة البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية على وضع مبادئها التوجيهية الخاصة بها فيما يتعلق بتطبيق المبادئ العامة لإدارة لشركات. ووافقوا على أن التقرير يقدم مثلاً توضيحياً قيماً على تقارب الآراء بشأن مضمون كشف البيانات المالية في سياق إدارة الشركات. واتفقوا كذلك على ضرورة مواصلة العمل في مجال متطلبات الشفافية وكشف البيانات المالية فيما يتعلق بإدارة الشركات. وأقرّوا بضرورة التعاون الوثيق مع مبادرات أخرى متعددة الأطراف وإقليمية في هذا المجال، لا سيما المنتدى العالمي لإدارة الشركات.

٧٣- وقدم رئيس الفريق العامل تقريراً عن البند الرئيسي الثاني من بنود جدول أعمال (فريق عمليات الحاسبة التي تقوم بها المؤسسات التجارية الصغيرة ومتوسطة الحجم)، فقال إن الدورة قد درست وأقرت مبادئ توجيهية متطورة وضعها الفريق الاستشاري المخصص استناداً إلى مداولات الدورتين السابعة عشرة والثامنة عشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ. والغرض من هذه المبادئ التوجيهية هو تزويد المؤسسات التجارية الصغيرة ومتوسطة الحجم في مختلف مراحل نموها بنظم محاسبة وإبلاغ تكون متوافقة مع احتياجاتها ومتوافقة كذلك مع معايير تقديم التقارير المالية التي وضعها المجلس الدولي لمعايير المحاسبة. وبين أن الوثيقة ستعمم قريباً التماساً لتعليقات من الأطراف المهتمة؛ وحالما يتسنى للفريق الاستشاري المخصص إدراج نتائج هذه الجولة من التعليقات، ستصدر المبادئ التوجيهية في وقت لاحق من العام كوثيقة نهائية في ظل سلطة رئيس فريق الخبراء الحكومي الدولي.

٧٤- وقام الرئيس بعد ذلك بعرض أعمال متابعة الدورة الخامسة عشرة للفريق (بشأن المحاسبة البيئية) ودورته السادسة عشرة (بشأن تعليم المحاسبة والنهوض بالمؤهلات المهنية). كما قدم تقريراً عن أنشطة الفريق الأخرى، كنشر المعلومات وبثها والاتصال مع المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى في القطاعين الخاص والعام.

٧٥- وقال عدد من المندوبين إن حكوماتهم تؤيد فريق الخبراء الحكومي الدولي فيما يقوم به من عمل وترحب بالمبادرة التي اتخذها مؤخراً بشأن إدارة الشركات والشفافية. وأكد أحد المندوبين أهمية عمل الفريق نظراً لقلّة المعرفة المهنية في البلدان النامية، وخاصة في أقل البلدان نمواً. وعلق مشارك آخر على أهمية وضع دراسات حالات عن الشفافية في سياق إدارة الشركات. كما شدد على ضرورة تنسيق أنشطة الفريق مع أنشطة منظمات دولية أخرى. وأشاد مندوب آخر بالفريق على ما يتصف به عمله من عمق ومنفعة، ونوه بما للإرشاد والتوجيه من أهمية في المحاسبة التي تقوم بها المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم، كما نوه بأهمية مواصلة نشر نتائج مشاريع الفريق على نطاق واسع. كما ذكر أثناء المناقشات أنه ينبغي للفريق مواصلة عمله، كما ينبغي توفير موارد وافية لدعم أنشطته.

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

٧٦- أحاطت اللجنة علماً بتقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، الوارد في الوثيقة TD/B/COM.2/ISAR/17 - TD/B/COM.2/47، ووافقت على الاستنتاجات المتفق عليها الواردة في الفصل الأول من الوثيقة المذكورة، وأقرت جدول الأعمال المؤقت للدورة العشرين للفريق العامل الوارد فيها.

فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة

٧٧- عرض ممثل أمانة الأونكتاد تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة وقدم معلومات أساسية عن عمل الأونكتاد في مجال قوانين وسياسات المنافسة. وقال إن لإنشطة الأونكتاد في مجال بناء القدرات التنافسية هدفين أساسيين، هما: (أ) الهدف طويل الأجل المتمثل في نشر ثقافة المنافسة في جميع أنحاء العالم، بطرق منها مساعدة فرادى البلدان النامية، وأقل البلدان نمواً، والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، فضلاً عن التجمعات الإقليمية ودون الإقليمية للدول، على الأخذ بتشريعات المنافسة وإنفاذها؛ و(ب) الهدف قصير الأجل المتمثل في مساعدة هذه البلدان، لا سيما أقل البلدان نمواً، على المشاركة بفعالية في عملية منظمة التجارة العالمية، على النحو المذكور في الفقرات ٢٣-٢٥ من إعلان الدوحة. كما قدم لمحة عما قدمه الأونكتاد من مساعدة في عام ٢٠٠٢.

٧٨- وذكر أن الدورة الرابعة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة قد قامت، إضافة إلى رصدها أنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني، بدراسة نقاط الالتقاء بين سياسة المنافسة والقدرة التنافسية والمنافسة، وجرت أثناءها مناقشات متعمقة بشأن (أ) إقامة التوازن بين مراقبة عمليات الاندماج وعمليات التركيز من جهة، وقدرة الشركات المحلية على المنافسة في الأسواق العالمية من الجهة الأخرى؛ و(ب) نقاط الالتقاء بين السلطات النازمة للمنافسة وقطاع وضع اللوائح التنظيمية، بما في ذلك الاحتكارات الطبيعية والمرافق المخصصة. واختتم الفريق عمله باعتماد جدول الأعمال المؤقت لدورته الخامسة والاستنتاجات المتفق عليها التي توصي بمواصلة عمل الأونكتاد في هذا المجال وتعزيزه؛ وأحاط علماً مع التقدير بالتقرير الموحد عن الحلقات الدراسية الإقليمية الأربع المنعقدة بعد مؤتمر الدوحة، ودعا الأمانة إلى مواصلة جهودها المتصلة بتنفيذ إعلان الدوحة؛ وطلب إليها إعداد تقرير عن الطرق المفضية إلى تطبيق اتفاقات دولية ممكنة بشأن المنافسة على البلدان النامية، بما في ذلك من خلال المعاملة التفضيلية أو التفاضلية، بهدف تمكين تلك البلدان من الأخذ بقوانين وسياسات المنافسة وإنفاذها، فضلاً عن إعداد دراسة عن أدوار الآليات التي قد تتولى الوساطة في حال نشوب منازعات، وعن الترتيبات البديلة، بما في ذلك استعراضات الأنداد الطوعية، في مجال القوانين وسياسات المنافسة. وإضافة إلى ذلك، طلب فريق الخبراء الحكومي الدولي إلى الأمانة إعداد صيغة منقحة ومستوفاة بالكامل لقانون الأمم المتحدة النموذجي بشأن المنافسة استناداً إلى البيانات المقدمة من الدول الأعضاء. وأفاد ممثل أمانة الأونكتاد أن الأمانة بصدد الإعداد للدورة الخامسة للفريق، بما في ذلك تنظيم اجتماع خبراء مخصص لاستعراض القانون النموذجي بشأن المنافسة، المقرر انعقاده في جنيف في ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٣.

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

٧٩- أحاطت اللجنة علماً بتقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة، الوارد في الوثيقة TD/B/COM.2/CLP/32 - TD/B/COM.2/42، ووافقت على الاستنتاجات المتفق عليها الواردة في الفصل الأول من الوثيقة المذكورة، وأقرت جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة للفريق الوارد فيها.

الفصل السابع

تنفيذ استنتاجات وتوصيات اللجنة المتفق عليها، بما في ذلك

المتابعة في مرحلة ما بعد الدوحة

(البند ٧ من جدول الأعمال)

٨٠ - للنظر في هذا البند، كان معروضاً على اللجنة الوثيقتان التاليتان:

"تنفيذ استنتاجات وتوصيات اللجنة المتفق عليها، بما في ذلك المتابعة في مرحلة ما بعد الدوحة"
(TD/B/COM.2/46)

"DITE Activities Report" (DITE/OD/DOC/03/01) (تقرير عن أنشطة شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع) [بالإنكليزية فقط]

موجز أعدّه الرئيس

٨١ - قدّم رئيس شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع لمحة عن تنفيذ استنتاجات وتوصيات اللجنة المتفق عليها وعن أنشطة الشعبة في عام ٢٠٠٢. وقدّم عرضاً موجزاً للاتجاهات الرئيسية لعمل الأمانة في مجال الاستثمار، بوصفه نشاطاً أساسياً من أنشطة الأونكتاد، وكذلك في ميدان التكنولوجيا وتنمية المشاريع. وسلّط الضوء على ما يضطلع به الأونكتاد في عمل في مجال التعاون التقني المتعلق باتفاقات الاستثمار الدولية في عام ٢٠٠٢، بما في ذلك على سبيل المتابعة للعمل المكلف بالاضطلاع به بمقتضى إعلان الدوحة في مجال التجارة والاستثمار. وقد أنجز هذا العمل في مجال التعاون التقني بتعاون وثيق مع منظمة التجارة العالمية ومنظمات أخرى.

٨٢ - وقدّم ممثل أمانة منظمة التجارة العالمية بياناً عرض فيه ما يُعترزم الاضطلاع به في عام ٢٠٠٣ من أنشطة تعاون تقني مشترك بين منظمة التجارة العالمية والأونكتاد في مرحلة ما بعد الدوحة. وأشار إلى الوثيقة المعنونة Technical assistance activities in 2002 pursuant to paragraph 21 of the Doha Ministerial Declaration (WT/WGTI/W/151) (أنشطة التعاون التقني في عام ٢٠٠٢ عملاً بالفقرة ٢١ من إعلان الدوحة الوزاري) [بالإنكليزية فقط]، فأكد أن التعاون بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية قد أسهم في نجاح هذه المشاريع.

٨٣ - وقدّم مقيّم مستقل عرضاً لنتائج تقييم منتصف الفترة لبرنامج عمل الأونكتاد في مجال اتفاقات الاستثمار الدولية. وقال إن التقييم يكشف عن مستوى رفيع من الجودة التنفيذية وعن إنجاز الأهداف بشكل إيجابي ويمكن قياسه. ووُجد أن البلدان الأعضاء في الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية، لا سيما البلدان النامية، قد استفادت من هذا العمل وتطلّع إلى مواصلته وتعزيزه. وأوصي بتعزيز قاعدة البرنامج من الموارد البشرية وازدياد الدعم المالي من الميزانية العادية وكذلك من الموارد الخارجة عن الميزانية، ضماناً لمواصلة تنفيذ هذا العمل بنجاح. وتم التشديد على

ألا يقتصر عمل الأونكتاد على المسائل التي تُعنى بها منظمة التجارة العالمية، بل أن يركّز على المسائل طويلة الأجل المتصلة باتفاقات الاستثمار الدولية على جميع الأصعدة.

٨٤- وفي المناقشة التي أعقبت ذلك، أشاد كثير من أعضاء الوفود بالشُّعبة على ما أنجزته من عمل، مشيرين إيجاباً إلى منشورات شتى أعدتها الشُّعبة في عام ٢٠٠٢، وإلى برامج تعاون تقني مختلفة، لا سيما تلك المضطلع بها نتيجة لإعلان الدوحة الوزاري. ونوهوا بأن بلداناً نامية كثيرة قد استفادت من هذه الأنشطة.

٨٥- وقالت بعض الوفود إن فقرات إعلان الدوحة التي تتناول الاستثمار تتصف بأهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية، وسيكون من المفيد بالتالي مواصلة العمل على بناء القدرات، لا سيما في مجالي بناء المؤسسات وتعزيز قدرة البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً، على الصعيدين الوطني والدولي.

٨٦- وتم تأكيد ضرورة إلقاء مزيد من الضوء على العلاقة بين التجارة والاستثمار وكيفية تعزيز هذه العلاقة - في السياقين الوطني والدولي - بهدف تنمية القدرة التصديرية للبلدان النامية وزيادة إدماجها في الاقتصاد العالمي.

الفصل الثامن

الإجراء الذي اتخذته اللجنة والبيانات الختامية

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

٨٧- اعتمدت اللجنة في جلستها العامة الختامية المعقودة في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ توصياتها المتفق عليها (انظر الفصل الأول).

البيانات الختامية

٨٨- تحدث ممثل تايلند نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن وجود أشخاص من ذوي الدراية والخبرة في الاجتماع قد أضفى حيوية على المناقشة.

٨٩- وتحدث ممثل فنزويلا نيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، فأعاد تأكيد التزام مجموعته بعمل اللجنة.

٩٠- وتحدث ممثل بنن، فقال إن حكومة بلده تعتقد اعتقاداً راسخاً بما للاستثمار الأجنبي المباشر من أثر إيجابي في التنمية. وتحدث نيابة عن أقل البلدان نمواً، فقال إن هذه البلدان تحض شركاءها الثنائيين ومتعددي الأطراف على تزويدها بالمساعدة التي تمكنها من مواجهة التحديات في هذا المجال.

٩١- وتحدث ممثل سويسرا، فقال إن من الواضح أن عمل اللجنة قد اتسم بجودة رفيعة وإن سويسرا تولي مسائل الاستثمار أولوية عالية. ولئن كانت المناقشات المتعلقة بإعداد موجز الرئيس قد حادت قليلاً عن الإجراء المقرر، فقد يُعزى ذلك إلى حداثة عهد الممارسة على صعيد اللجنة. ويبيّن أن مداولات اللجنة قد ركزت على المسائل الجوهرية وأسفرت عن نتائج ملموسة مع بذل أدنى قدر من الجهد، وينبغي أن تكون نموذجاً يُحتذى في اللجان الأخرى. وقال إن بلده يُقدّر بوجه خاص للأمانة ما اتخذته من إجراءات بشأن التوصيات التي قدمتها اللجنة في عام ٢٠٠٢، فضلاً عن عمليات استعراض سياسات الاستثمار.

٩٢- أما من حيث السلبيات، فبيّن أنه كان من الممكن للمناقشة التفاعلية أن تكون أكثر تفاعلية، وخاصة بين أعضاء الوفود، وبينهم وبين ذوي الدراية والخبرة. ودعا إلى ضرورة إعادة النظر في الشكل. وأضاف أن الهدف الذي حُدد في اجتماع بانكوك بأن "اجتماعات اللجنة ينبغي ألا تتجاوز، حيثما أمكن، خمسة أيام" لم يتحقق، حيث إن الاجتماع لم يستغرق، في أي يوم من أيام انعقاده، فترة الست ساعات المخصصة له. ودعا إلى ضرورة جعل البرنامج مرناً بما يكفي لإتاحة المجال للانتقال إلى البند التالي من جدول الأعمال في حال الفروغ من النظر في بند ما قبل انقضاء الفترة الزمنية المخصصة لذلك.

٩٣- وتحديث ممثلة اليونان بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي وبلدان أوروبا الوسطى والشرقية المرتبطة بالاتحاد الأوروبي، وبالنيابة عن قبرص ومالطة وتركيا، فدعت إلى مواصلة العمل على تحسين الآلية الحكومية، وإلى ألا تتعدى فترة انعقاد اجتماعات اللجنة ثلاثة أيام.

٩٤- وتحدث ممثل الصين، فأشاد بالاجتماع على ما أحرزه من نجاح ونتائج.

٩٥- وقال ممثل بنغلاديش إن الاجتماعات مستقبلاً ينبغي أن تنظر في وضع بدائل لموجز الرئيس كحصيلة من حصائل الاجتماعات.

٩٦- وتحدث مدير شعبة الأونكتاد للاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع، فأشار إلى أن هذا الاجتماع هو أول اجتماع يعقده الأونكتاد للجنة منذ استعراض منتصف الفترة الذي جرى في بانكوك عام ٢٠٠٢، ويؤمل أن ما استُخلص أثناء الأسبوع من عبّر إجرائية سيطبق على اجتماعات اللجان الأخرى المقرر عقدها في شباط/فبراير. ومن الجدير بالإشارة أن بعض المواضيع التي بُحثت في هذا الاجتماع صعبة تقنياً وحساسة سياسياً. وقال إن ما سمعه عن عمل وخبرات منظمات دولية أخرى كان مفيداً، شأنه في ذلك شأن الدورة التي عُقدت بالاشتراك مع الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار. ولعله يمكن أن يُشارك أيضاً في الاجتماعات مستقبلاً ممثلون عن القطاع الخاص.

الفصل التاسع

المسائل التنظيمية

ألف - افتتاح الدورة

٩٧- عُقدت الدورة السابعة للجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك في قصر الأمم بجنيف في الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. وقد عقدت اللجنة أثناء الدورة جلستين عامتين وثمان جلسات غير رسمية. وافتتح الدورة في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ السيد كارل سوفان، مدير شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع.

باء - انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

٩٨- انتخبت اللجنة، في جلستها العامة المعقودة في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، أعضاء مكتبها على النحو التالي:

الرئيس: السيد فلاديمير ماليفيتش (بيلاروس)

نواب الرئيس: السيد آرثاود سريساموت (تايلند)

السيد رافائيل باريديس (إكوادور)

السيد حسام حسين (مصر)

السيد دغلس غريفت (الولايات المتحدة)

السيد جان - لوك لو بيدوه (فرنسا)

المقرر: السيدة فيسيتاسيون أسيدّاو (الفلبين)

جيم - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٩٩- وفي الجلسة ذاتها، أقرت اللجنة جدول الأعمال المؤقت المعمم في الوثيقة TD/B/COM.2/43. وتبعاً لذلك، كان جدول أعمال الدورة السابعة على النحو التالي:

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

- ٣- قضايا في مجال السياسة العامة تتصل بالاستثمار والتنمية
- ٤- قضايا تتصل بترتيبات الاستثمار
- ٥- عمليات استعراض سياسة الاستثمار: تبادل الخبرات الوطنية
- ٦- تقارير الهيئات الفرعية التابعة للجنة
- ٧- تنفيذ استنتاجات وتوصيات اللجنة المتفق عليها، بما في ذلك المتابعة في مرحلة ما بعد الدوحة
- ٨- جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة للجنة
- ٩- مسائل أخرى
- ١٠- اعتماد تقرير اللجنة.

دال- جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة للجنة

(البند ٨ من جدول الأعمال)

١٠٠- أقرت اللجنة، في جلستها العامة الختامية المعقودة في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، مشروع جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة (انظر المرفق الأول) ومواضيع اجتماعي الخبراء المزمع عقدهما في عام ٢٠٠٣ (انظر المرفق الثاني).

هاء- اعتماد التقرير

(البند ١٠ من جدول الأعمال)

١٠١- اعتمدت اللجنة في جلستها العامة الختامية مشروع تقريرها (TD/B/COM.2/L.18)، رهناً بما قد يُدخل من تعديلات على ملخصات البيانات، وأذنت للمقرر بوضع التقرير في صيغته النهائية على ضوء مداولات الجلسة العامة الختامية.

المرفق الأول

جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة للجنة

- ١ - انتخاب أعضاء المكتب
- ٢ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٣ - قضايا في مجال السياسة العامة تتصل بالاستثمار والتنمية
- ٤ - قضايا تتصل بترتيبات الاستثمار
- ٥ - عمليات استعراض سياسة الاستثمار: تبادل الخبرات الوطنية
- ٦ - تقارير الهيئات الفرعية التابعة للجنة
- ٧ - تنفيذ استنتاجات وتوصيات اللجنة المتفق عليها، بما في ذلك المتابعة في مرحلة ما بعد الدوحة
- ٨ - جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة للجنة
- ٩ - مسائل أخرى
- ١٠ - اعتماد تقرير اللجنة.

المرفق الثاني

مواضيع تُبحث في اجتماعي الخبراء المقرر عقدهما عام ٢٠٠٣

اجتماع الخبراء المعني بفاعلية تدابير السياسة العامة للاستثمار الأجنبي المباشر

١- أجرى الأونكتاد ١٠ عمليات استعراض لسياسات الاستثمار. واستناداً إلى هذه التجربة، يمكن لاجتماع الخبراء، فيما يتعلق بالبلدان التي شاركت في هذا الاستعراض، أن يحدد ما اعتمد من توصيات بشأن السياسة العامة بغية زيادة القدرة التنافسية، وبإمكانه رصد تطبيق هذه التوصيات من خلال عرض دراسات حالات. ويُدعى القطاع الخاص إلى المشاركة في الاجتماع بغية تقدير مدى فعالية تدابير السياسة العامة هذه في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منه.

اجتماع الخبراء المعني بالاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية

٢- تسعى البلدان المضيفة إلى اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر لأسباب كثيرة تعزيزاً للتنمية طويلة الأجل. وتحذو هذه البلدان، فيما تبذله من جهود، رغبة في زيادة قدرتها على المنافسة. والمسائل التي تتطلب اهتماماً في هذا السياق متنوعة، وهي تشمل، على وجه الخصوص، نوع الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تحتضنه البلدان المضيفة (ما يزيد عن النصف هو في قطاع الخدمات) فضلاً عن القواعد واللوائح التنظيمية المختلفة التي تؤثر في القدرة على المنافسة، مع مراعاة الحاجة إلى تعزيز البعد الإنمائي للاستثمار الأجنبي المباشر.

المرفق الثالث

الحضور

١ - كانت ممثلة في الدورة الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد:

الاتحاد الروسي	سويسرا
إثيوبيا	الصين
الأرجنتين	العراق
الأردن	فرنسا
إسبانيا	الفلبين
إكوادور	فنزويلا
ألمانيا	فنلندا
إندونيسيا	كندا
أنغولا	كوستاريكا
إيران (جمهورية - الإسلامية)	كولومبيا
إيطاليا	كينيا
باراغواي	ليسوتو
باكستان	مالطة
البرتغال	ماليزيا
بلغاريا	مدغشقر
بنغلاديش	مصر
بنن	المغرب
بولندا	مقدونيا
تايلند	المملكة العربية السعودية
تركيا	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية
تونس	موريتانيا
الجمهورية العربية الليبية	موريشيوس
الجمهورية الدومينيكية	النمسا
جمهورية الكونغو الديمقراطية	نيبال
جمهورية مولدوفا	نيكاراغوا
زامبيا	الهند
زيمبابوي	هولندا
سري لانكا	الولايات المتحدة الأمريكية
السنغال	اليابان
سورية	يوغوسلافيا
السويد	اليونان

٢- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:

مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ

الجماعة الأوروبية

جامعة الدول العربية

منظمة الوحدة الأفريقية

٣- وكانت ممثلة في الدورة الوكالة المتخصصة والمنظمة ذات الصلة التاليتان:

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

منظمة التجارة العالمية

٤- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:

الفئة العامة

الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة

شبكة العالم الثالث

الرابطة العالمية للمؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم

- - - - -